

# حرب تلد أخرى تصورات

ما يبدو للوهلة الأولى فشلاً قد يكون  
نجاحاً مؤقتاً ونصراً مستحيلاً  
نتيجته الكبيرة في إظهار قوة المهزوم  
أمام نفسه وتفجير قدراته من خلال  
التعامل مع تحدي كبير وغير مألوف..

أولاً: يتبين من خلال مراجعة وثائق الصراع . والالتقاء مع صانعي مواقفه . ان العراق كان قد دخل بهدف انتزاع مطالبه . وعدم البقاء فيها ، كلها ، الى الأبد ، كما كان يعبر عن ذلك الخطاب الرسمي والاعلامي العراقي اليومي زمنذاك .. وبلا مكان تثبيت النقاط الآتية حول مسألة الانسحاب ، او عدم الانسحاب ، كما عالجتها القيادة العراقية :

إن صدام حسين لم يرفض خلال لقاءاته مع الشخصيات السياسية العربية والغربية البحث في موضوع ( انسحاب ) من الكويت ، ولكنه تحفظ على كلمة ( الانسحاب ) المطلقة وإعادة الوضع إلى ما كان عليه يوم 2 آب ( أغسطس ) . وارتعب من الانسحاب بدون ضمانات ، أو على الأقل من دون بحث مسبق ، وقد قيل هذا الكلام للمبعوث السوفيتي بريماكوف والمبعوث الفرنسي ميشيل فوزيل والمبعوث الدولي خافيير بيريز دي كويار ، وقيل أيضاً لرئيس وزراء بريطانيا السابق ادوارد هيث والمستشار الألماني الأسبق فيلي برانت ورئيس وزراء اليابان الأسبق ناكوسوني ورئيس نيكاراغوا السابق دانيال اورتيغا . لكن اللغة المضطربة التي استخدمها صدام أضعفت الثقة بكلامه لدى أولئك الوسطاء .

وقيل قبل ذلك ، بلغة مبهمه أيضاً ، وفي الايام الاولى بعد دخول الكويت للملك حسين خلال لقاء بغداد في 3 / 8 / 1990 ، ثم ذكر أمام ياسر عرفات الذي أكد لي بعد الحرب ( أن صدام حسين أبلغه استعداد العراق للانسحاب مع ضمان حقوقه . )

كان صدام متحفظاً في الاستخدام المباشر للكلمات الدالة على الاستعداد للانسحاب ، ولكن أحاديثه كانت تنطوي على المفهوم ذاته من دون إعطاء وعود صريحة قاطعة ، لان معظم المبعوثين الذي زاروا بغداد جاءوا يعرضون أفكاراً ويطالبون بالانسحاب من دون تقديم ضمانات مقابلة ، ولم يكونوا مخولين من أحد للبت في إجراء صفقة سياسية لحل الأزمة ، وكانت مهماتهم تتراوح بين السعي لإطلاق الأجانب الذين احتفظ بهم العراق إبان الأزمة ، وبين استطلاع طرقات بغداد ، لذلك تحول الحديث معهم الى ما يشبه الحوار الاستذكار والتحليل ، وفشل صدام في إعطاء وعد واضح لطرف من الأطراف كان يمكن ان يسوقه سياسياً في اتجاه يؤمن تحاشي الحرب ، ولم يكن لديه استعداد ليقول لأحد المبعوثين : سأنسحب ، ليجد نفسه قد أعطى كل شيء مرة واحدة ، دفعة واحدة ، وبلا شروط ، وبلا ضمانات ، من دون أن يحصل على شيء .. أي شيء وكان الطرفان الوحيدان اللذان يمكن للعراق إعطاؤهما هذه الكلمة هما السعودية والولايات المتحدة بوصفهما الطرف المقابل . أما الآخرون فهم أطراف ثالثة ، ومساعدة ، وثنائية ، وباحثة عن دور . وكان إعلان صلاح خلف ( أبو أياد ) لصحيفة فرنسية عن استعداد العراق للانسحاب من الكويت موضع استياء بغداد ، التي انكشبت بعد ذلك في استخدام مفرداتها مع زوارها من عرب وغير عرب .

أطلق الوفد السوفيتي المرافق لبريماكوف وصف ( الكلمة السحرية ) على ( الانسحاب ) ، ويوم خرج الوفد بعد اول لقاء في 6 تشرين الاول ( اكتوبر ) 1990 ، انتظر عرفات الذي كان موجوداً في بغداد ومعه عزام الاحمد سفير فلسطين في بغداد ملاقة يفغيني بريماكوف وسأله عن ما دار في الاجتماع ، قال المبعوث السوفيتي : لم نسمعها .. سأل عرفات : ما هي ؟ .. فعلق فاسيلي رئيس دائرة الشرق الأوسط الذي سبق له العمل سفيراً ببغداد : الكلمة السحرية ..

فطلب عرفات من بريماكوف ومرافقيه إيجازه بالحوار ، وبعد ان استمع إليهم صاح فيهم : لقد قالها لكم .. ولكن عليكم أن تقرأوا بين الأسطر في حديث العراقيين .. يفترض أنكم تعرفونهم ..

لذلك دفع التشابك الدقيق في عناصر الأزمة العراقيين الى استخدام لغة شديدة الحذر دون اعطاء وعود قاطعة تترتب عليها التزامات قاطعة امام العالم ، او دول اخرى .

كان العراق يرى ان أي تراجع علني عن البقاء في الكويت كجزء من العراق عمل مدمر للوضع النفسي ، إذ أن فلسفة التعبئة في العراق تقوم على التعميم وتحاشي التفاصيل ، فأى بحث في التفاصيل يقود الى الجدل الجماعي ، وهو ما كان يتجنبه في أيام الأزمة الساخنة ، ولذلك تجد صدام حسين ، يخاطب صحفيي العراق في الثالث عشر من كانون الثاني ( يناير ) 1991 بكلام مبهم :

” أقفلوا على أهدافكم .. لا تنتظروا مبادرة اللحظة الاخيرة ” .. ليمنع الدخول في التفاصيل ووقوع جدل يشتمت جهد التعبئة والوحدة النفسية والمعنوية للمجتمع .

لا ان هذه الفرضية ( التعميم لا التفصيل ) كانت قد فقدت قدرتها في التأثير بسبب الضخ الاعلامي الهائل من الإذاعات الغربية التي نشرت قدراً كبيراً من التفاصيل بهدف ارباك المتلقي العراقي ، وكانت الفرضية ستصح لو ان العراق كان بلداً مغلقاً ، ولا يعيش في عصراندا أغلق فيه باب أطلت عليه مفتوحة جميع النوافذ .

على ان قبول مبدأ الانسحاب كان محكوماً بظرفين بالغي الاهمية للعراق . الاول هو ان بغداد تيقنت منذ الايام الأولى للأزمة ان القوات الامريكية جاءت

لتبقى زمناً طويلاً على حدود العراق ، خاصة بعد ان اعلن وزير الدفاع الامريكي ريتشارد تشيني يوم 18 / 8 / 1990 ~ ان بقاء القوات الامريكية في المنطقة سيستمر بضع سنوات ، حتى بعد انسحاب العراق من الكويت ، ثم تبعه تصريح وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في 5 / 9 / 1990 امام الكونغرس : " ان امريكا ستحتفظ بوجودها البشري في الخليج بموجب حلف عسكري مع دول المنطقة حتى بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت "

ووجدت بغداد ان الانسحاب من الكويت او عدم الانسحاب لن يزيح الشعور بالخطر من وجود قوات امريكية كبيرة جوار العراق .  
ناهيك عن ان الامر الثاني الذي كان يتحكم بقبول مبدأ الانسحاب ، هو ان بغداد كانت امام احد خيارين : فأما انسحاب غير مشروط وشامل ، وهو يعني لها الاستسلام ، مع ما ينشأ عنه من انهيار سياسي ومعنوي وعسكري . واما انسحاب مشروط يقوم على ان تكون الانسحابات متقابلة .. بحيث يتزامن انسحاب القوات العراقية من الكويت مع انسحاب القوات الامريكية والبريطانية وسواهما من السعودية ، وهو امر لم تكن الولايات المتحدة تقبل به .  
لم يكن هناك حل وسط ، فتزاحمت المتغيرات لتسد الممر الضيق الذي يؤدي الى الانفراج .. حتى بدا ان لا حل امام بغداد الا التشدد ، وعدم اعطاء كل شيء مقابل لا شيء ..

ثانياً : اعتمدت القيادة العراقية استراتيجية الدفاع وانتظار الضربة ، وترشحت عناصر هذه الاستراتيجية الى أدق مفاصل مؤسسات المجتمع ، بما فيه المؤسسة العسكرية ، عندما صار على الجميع ان ينتظروا خطوات الطرف المقابل ، ويصمموا على مقاسها نوع رد الفعل ومستواه .  
وحل رد الفعل بديلاً عن الفعل ، فالعراق دخل الكويت واستقر فيها ، ولكنه لن يطور خطواته . وكان ذلك يوحي في جانب منه بانه أبقى الابواب مفتوحة خلفه للتراجع . الا ان الذي حصل هو انه لم يظهر مرونة في التراجع . كما لم يظهر أي عزم على المضي الى الامام ، وبُلب انحسر في زاوية الموقف الدفاعي المستكن ، عسكرياً ونفسياً وسياسياً واعلامياً ، إنزُثمة ضربة يوجهها الآخرون ، وعليه ان ينتظرها ، ثم يتلقاها ويتحمل نتائجها .  
وأدت هذه الاستراتيجية ، بالتراكم ، الى تسكين ارادة القتال ، وانتزاع روح المبادأة ، وامتصاص شحنة موقف الهجوم ، واحلال القلق من الضربة الآتية ، والتحسب لتحاشي أثارها ، بديلاً عن روح الابتكار لابتداع اساليب تلحق الأذى بالأطراف الاخرى .

وترتب عليها استراتيجية انتظار الضربة ، ان افترضت الولايات المتحدة وحلفاؤها ، انها صارت قادرة على تحريك الفعل العراقي ، وتقدير احتمالاته ، وامتصاص نتائجه ، لانه متأث من رد فعل عن فعل يصنعه الآخرون .  
وهكذا ، كانت ثمة ثلاث فرص ضائعة ، فقد فاتت الفرصة على العراق ، لتطوير هجومه عسكرياً والتقدم برأ لتجاوز الكويت ، ثم ضاعت الفرصة بالامتناع عن التعرض ضد التحشيد العسكري في حفر الباطن والظهران . وأخيراً ضاعت الفرصة عندما امتنع العراق عن اخذ المبادأة في الحرب البرية قبل ان يبدأها الامريكان .

ثالثاً : وترتب على الصراع في الخليج نمو الدعوة التي ترى بان استخدام القوة هو عمل لا يتقاطع مع الشرعية في العلاقات العربية ، وهو ما كان يعد من قبل خروجاً على الأعراف السائدة في هذه العلاقات ، وظهر من يدافع عن أحقية اللجوء الى القوة كاسلوب من بين أساليب اخرى ، لتحقيق مشروع الوحدة بين العرب ، وقد دافع سعدون حمادي احد اعضاء القيادة العراقية ابان الازمة عن هذه الفكرة ، عندما نقلت اليه ما كان يتردد عن تحمسه لتطوير دخول الكويت عسكرياً ، بالمضي قدماً ودخول الاراضي السعودية ، بعد ان نزلت فيها القوات الامريكية ، إنزُث أوضح انه لا يجد حرجاً في التصريح بان ايمانه بوحدة العرب يجعله يرى ان استخدام القوة ليس امراً محرماً ، اذا لم تتمكن الاساليب الاخرى من بلوغ مشروع توحيد البلدان العربية .

وقال : انني كرجل وحدوي قومي عربي أجد ان الوضع العربي معقد الى درجة كبيرة ، تجعل صاحب المشروع الكبير امام خيارات عدة ، فمن اراد تبسيط الامر قد يعتمد قانوناً رياضياً ، كما فعل بعض منظري الحركة القومية العربية عندما طالبوا بضرورة العمل على تماثل البنى الشعبية تمهيداً لقيام الوحدة ، وهذا تبسيط في وضع شديد التعقيد ، بحيث ان كل الوسائل تصبح محتملة الاستخدام ، بما في ذلك استخدام القوة كأحد هذه الأساليب ، وتبقى عبقرية صانع القرار في اختيار الاسلوب الملائم في الوقت الملائم ، لان الوحدة لا تتحقق بإسلوب واحد وطريقة واحدة ، بل ربما يتشكل من الوسائل والطرق ، ولذلك لا ينبغي اسقاط عنصر القوة في العمل ، ثم مبنزُ قال ان استخدام القوة هو عمل غير الاستفتاء ، ولكن هل ان ذلك ممن في الوضع العربي ..؟ لو امكن ذلك فهذا خيار مثالي .

وذهب الى أبعد من ذلك ليجد ( ان الإسلام استخدم القوة في ظروف حياة معقدة أيضاً بالرغم من ان دعوته كانت دعوة حق ودعوة سلم ) (قد استخدمت بعض حركات التغيير الاجتماعي القوة أيضاً على شكل ثورة او انتفاضة ، فهل كانت كل تلك الحركات غير شرعية ؟ .. ولماذا يعترف العرب بشرعية اللجوء الى التغيير بالقوة ، ولا يعترفون بشرعية اللجوء الى القوة لتحقيق وحدة بلدانهم ؟ ) .

وانتهى الى الاستنتاج ان من يتصدى لعمل كبير مثل الوحدة عليه ان يدفع ثمناً غالياً ، وسيقبل بما لا يفضل من الخيارات .  
لكن صدام ظل بعد بدء صراع الخليج ووقوع الحرب متمسكاً بإعلانه منذ شباط ( فبراير ) 1980 حول عدم جواز استخدام العرب للقوة في فضّ نزاعاتهم ، مستثنياً من ذلك حالة الكويت التي يُعدّ استخدام القوة معها إعادة ترتيب لحالة داخلية خاصة لا يوجد مثل يشابهها مع أي بلد عربي آخر ، وكان قد حذر في خطابه بقمة مجلس التعاون العربي قبل سبعة اشهر من الدخول الى الكويت ( شباط - فبراير - 1990 ) من ان السنوات التالية قد تشهد حروباً عربية - عربية ، واقترح ضبط النفس بين العرب والتنبه الى مثل هذا الاحتمال الممكن .

وفي كل الاحوال ، صار مفهوم استخدام القوة بين العرب متداولاً ، وصار اللجوء الى القوة امراً مقبولاً ، محتملاً ، متوقّعاً ، ولم يعد من المحرمات ، وهو ما يبرر اللجوء اليه في المستقبل ، ويفتح الأبواب على مصاريحها لنشوب حروب مدفوعة بشحنة الكراهية ونزعة الانتقام . ومقاومة الخوف من الغد الغامض .

رابعاً : أظهرت الطبيعة المعقدة للصراع ان الدبلوماسية العراقية والعراقيين وأدائها الإعلامية في مخاطبة الآخرين والتعامل معهم ، قد فشلت في مواجهة طوفان التحدي لعوامل ذاتية كامنة ، ولعوامل تتصل بعدم تكافؤ القدرات ، وقد تعني نتائج هذا النكوض ان مراجعة شاملة للجهاز العراقي الخارجي باتت اكثر من ملحة ، إذا أراد العراق ان يجدد ذاته ، ويعيد بناء صورته ، ويمهد لعودته ثانية الى المجتمع الدولي .

وعلى مدى ربع قرن ، إتسمت الدبلوماسية العراقية بظاهرتين : الاولى الولع المبالغ فيه بالمعلوماتية ، والثانية الانكفاء وضعف الأداء ، وانحسار المؤهلات الفردية للغالبية من العاملين في هذا الجهاز . وكانت النتيجة ان ظهرت الدبلوماسية العراقية دفاعية منطوية لاهجومية اقتحامية في أدائها العام خلال أزمة الخليج .

ويعود الاهتمام بالمعلوماتية الى هاجس الشك والشعور بالخطر وكثرة المنافسين وتحاكي المدرسة العراقية في جمع المعلومات التقاليد البريطانية في التوثيق وحصد المعلومات بدون المشكلة كانت تبرز عندما تتوافر كميات هائلة من المعلومات بدون فرز او تحليل ، وبدون انتقاء ، فتفقد أهميتها بالتقدم ، ثم يصعب استدعاؤها ثانية ، بعد ان يكون متعذراً أيضاً برمجتها حسب اولويات أهميتها والحاجة اليها ، ويصير الحاصل عندئذ عملاً أرشيفياً ضخماً لا يتمتع بقيمة سياسية في توفير مادة سريعة فعالة لصانع القرار ، الذي قد لا يعود في أغلب الاحيان الى الخزين المعلوماتي المتضخم سة بعد اخرى ، ويتبين ان كثرة المعلومات تؤدي الى التعمية والتباطؤ في صنع القرار ، بل التأخير اكثر من اللازم في اتخاذ القرار المناسب في لحظته المناسبة ، عندما تظل اللازم في اتخاذ القرار المناسب في لحظته المناسبة ، عندما تظل شهوة السياسيين هي انتظار مزيد من معلومات مضافة ، فتتلاطم عبر مصادرها المتناقضة ، وتزيد الارباك ، ناهيك عن ان الجزء الاكبر من فعالية جمع المعلومات كانت مكرسة للإلتزامات المحلية ، والتعامل مع التيارات المخالفة للنموذج العراقي ، فأشغلت أكبر من نصف قدراتها بعيداً عن الاهتمام الاول في التعامل مع المتغيرات الدولية والتهيؤ لاستيعابها وملاقاتها ببدائل عملية في توقيتها الصحيح .

اما ظاهرة ضحف الاداء فهي ناتج من نتائج الاتكال على مبدأ " الولاء " العائلي والقبلي والمناطقي على حساب " الاداء " إذْ تُأْتِيح الفرص الكبيرة للأشخاص الذين تظاهروا بأنهم ذوو أحمية اكثر من سواهم في تبني النموذج العراقي وتقديمه للعالم ، فضلاً عن ما يترتب على ذلك من أحمية في التمتع بإمتميازات العمل خارج البلاد في الظروف الصعبة التي مرت على العراق . وقد لا تقدم الدبلوماسية العراقية تفصيلاً كاملاً للضعف الذي اتسم به أداء مراكزها في نقاط الصراع الأشد حساسية عشية انفجار الأزمة وخلالها ، ومثال ذلك الكويت نفسها حيث انحسر الأداء الدبلوماسي الى أدنى مستوياته ، وظهر ذلك ببيّن في عدم بناء شبكة سياسة محلية مستعدة لمل الفراغ الدستوري بعد خروج عائلة آل صباح من الكويت ، ويقابل هذا الانحسار مثل آخى للإنكفاء والعزلة ظهرت عليه الدبلوماسية العراقية في بريطانيا عشية الأزمة وفي أيامها الأولى عندما بدا رئيس الطاقم العراقي في لندن من أضعف من اشتغل في مثل هذا الموقع منذ استقلال العراق قبل سبعين سنة من أزمة الخليج .. ناهيك عن عشرات من الامثلة الأخرى المتناثرة في انحاء العالم .

يلحق بذلك فشل جدي في الخطاب الإعلامي العراقي خلال الأزمة ، وبخاصة في قنواته الموجهة الى العالم التي كان عجزها وضعفها مدخلاً لاختناق مسار الاتصال بين بغداد والآخرين ، وترك الساحات خالية مكشوفة للطرف الآخر الذي جنى كثيراً من النتائج دون ان يبذل جهداً كبيراً في الوصول اليها .  
وقد تثير هذه الظاهرة تساؤلاً أكبر حول مبرر عدم تأهيل الخطابين الدبلوماسي والإعلامي ما دام العراق قد استشعر مبكراً أنه مقبل على خوض معركة كبرى ، بالحجم الذي وقع او أصغر منه ..

خامساً : عادت ظاهرة الشارع السياسية في الحياة العربية العامة اول مرة ، بعد احسار مدة ربع قرن ، منذ انكفاء دور الظاهرة الشعبية بعد حرب حزيران ( يونيو ) 1967 ، وخرجت الى الشوارع في عواصم عربية تظاهرات يزيد عدد المشاركين فيها على مليوني شخص ، كما حص في الخرطوم ، او انها بلغت

أكثر من نصف مليون كما حصل في اليمن والمغرب وليبيا والجزائر أو اتخذت شكل موجات بشرية من عشرات الألوف كما تكررت كل يوم في الاردن وفلسطين المحتلة ، ورافق الطوفان الجماعي في الشوارع والساحات العامة ، عمل سياسي شعبي واسع اشتركت فيه الأحزاب والنقابات ، وبرزت أدوار لقادة الرأي العام والمفكرين والصحفيين والدعاة الاجتماعيين في شحن هذه الموجات البشرية التي نزلت الى الشوارع ، للتعبير عن التضامن مع العراق ، والدعوة لمقاومة الوجود العسكري الامريكي في السعودية والخليج .

وقد عوّل العراق على المساندة الشعبية التي تمتع بها فيمعظم البلدان العربية ، وانتظر ان تتبلور تلك المساندة لتصبح قوة ضغط مؤثرة في توجيه المواقف الرسمية للحكومات العربية ، وتقييد اندفاع الحكومات التي اتخذت مواقف متشددة ضد العراق .

لكن الذي حصل ، هو ان تلك الموجات انحسرت تدريجياً ، وان ظل منظموها ودعاتها على مواقفهم في تأييد العراق .. ويعود ذلك الانحسار الى ان الشحنة العاطفية التي تغلبت على الشارع العربي كانت متأتية من خليط من التمني بالحصول على نصر جاهز يحققه العراق من جهة ، والتعويض عن فشل سنوات طويلة من الصراع مع اسرائيل والغرب من جهة اخرى ، ولذلك كانت الضربات الصاروخية والعراقية لإسرائيل من اشد تحولات الصراع تحريكاً للوجدان العربي . اذ وجد العرب ، اول مرة ، انه صار ممكناً تحويل الأقوال التي طالما نادى بها العراق الى أفعال ، وصار ممكناً ضرب اسرائيل في العمق بعد انت ظلت في مأمن من تلقي رد فعل على عملياتها في العمق العربي .

وكانت الظاهرة الشعبية العربية أكبر من قدرات العراق على تنظيمها وإدامتها ، بعد ان كانت قد تحركت بدوافعها الذاتية أولاً ، وعندما أراد العراقيون استيعابها لم تكن لديهم قدرة كافية على احتوائها ودفعها لتصب في المسارات التي تخدم موقف العراق في الحلقات الاكثر تعقيداً من الصراع . وكان هناك من يرى ان الظاهرة الشعبية ، هي ظاهرة هلامية ما دامت لا تصدر عن جهاز منظم مسبقاً ولذلك فأنها تتحرك بدافعية مشاعر التكتل والتضامن العاطفي ، ثم لم تلبث ان تتبعثر لانها لا تجد فيطريق العودة الى الخلف من يقطع عليها طريق التراجع او الانحسار ، ويحوّل شحنتها العاطفية الى فعاليات منظمة طويلة النفس .

سادساً : ثمة مفتاح ، كان يفض أبواب الحرب والسلام معاً .. هو النفط . الذي حرّك عناصر تفجر الصراع على الخليج . وسيحدد مستقبل العلاقات السياسية الاقليمية والدولية في هذا الجزء من الارض . الذي يطفو فوق بحيرة نפט تضمن للعالم الحصول على مصادر الطاقة لنصف قرن مقبل . فنفوط السعودية والعراق والكويت هي التي تؤمّن انسيابية تدفق النفط ، واذا انحسر أي من مصادرها او غاب عن السوق العالمية فان التعويض عنه على مدى طويل من الزمن . هو امر في غاية الصعوبة والتعقيد . ولذلك فان ضمان استقرار هذه المصادر هو احد ثوابت تعامل الولايات المتحدة مع المنطقة ، وقد بدأ بعد انتهاء الحرب ان الخليج العربية الاخرى ، وكل من مصر وسوريا واليمن التي سيطرت شركات الاستكشاف الغربية على حقولها الصغيرة حديثة العهد ، وظل نفط العراق الوحيد الخارج على الطوع الغربي ، وأدرجت اوربا ان امريكا وليس الغرب كله هو الذي يهيمن على نفوط المنطقة ، لتنتهي بذلك عصر الهيمنة البريطانية العريقة وتقطع الطريق امام النفوذ الفرنسي المتسلل .

والتقط الفرنسيون في الوقت المناسب اشارة من العراق بعيد شهر مايس ( ايار ) 1991 . ولم يكن شهران قد مرا بعد على وقف اطلاق النار . حين فهموا ان العراق فضل ان يختار فرنسا وليس اليابان لمنحها فرصة الحصول على جزء من برنامج الاستخراج الواسع للنفط الذي لم يتوقف برغم كل ما لحق بالصناعة النفطية العراقية فقد أوعز صدام الى وزير النفط اسامة عبدالرزاق الهيتي ومساعديه ان يعطوا الأفضلية للشركات الفرنسية لا للشركات اليابانية في اطار برنامج عراقية يطمح الى بلوغ امكانية استخراج ستة ملايين وربع المليون برميل يومياً وهو امر يفرض استثمارات مالية هائلة لم يعد بمقدور العراق ان يتحملها وحده ، وأوصى صدام حسين وزيره ومساعديه بأن هذا لا يعني في كل الاحوال العودة الى عصر الامتيازات التي كانت تتمتع بها شركات غربية في المنطقة .. إذ لا عودة مطلقاً وفي كل الظروف الى ذلك العهد . وأدرك الوزير الشاب الذي بدأ حياته مهندس نفط نشطاً أن فتح نافذة امام الفرنسيين هو عمل ذو أهداف مركبة ، فالحقول موضوع التفاوض تقع في جزيرة مجنون ضمن هور الحويزة الملاصق للحدود مع ايران . وهي الحقول التي كانت قد غدت رهينة في ظروف الحرب .

لذلك فان القبول بمبدأ إسهم شركتي ELF و TOTOL الفرنسيين في استخراج نفوط هذه الحقول حمل في جانب منه مسعى سياسياً لربط مصالح دولة كبرى بهذا الجزء من الخط الحدودي بين العراق وإيران .

اما الهدف الثاني فكان افهام الفرنسيين ان فرصتهم في المنطقة لا تزال قائمة اذا أرادوا ان يمسكوا بما قدمه العراقيون على انه " الفرصة الأخيرة " في اللحظة القلقة التي أظهرت فيها الشركات الأمريكية نزوعاً لا حدود له للسيطرة على مصادر الطاقة في الدول المستقلة عن بقايا الاتحاد السوفيتي بعد سيطرتها على نفوط السعودية والخليج ، ولم يعد هناك بين المجالين الجغرافيين ال النفط ال عراق مما يمكن التعامل معه من قبل الشركات غير الأمريكية .

لكن المثير ان شركة MOBIL الامريكية كانت على تماس مباشر مع الشركتين الفرنسيتين اللتين تفاوضان العراق ، وهي تراقب من بعيد ، ومن خلف الستائر ..

ولا يستطيع احد انكار التداخل في المصالح بين الشركات الدولية السبع التي تدير فعالية استثمار النفط وتسويقه وتحويله ، لذلك فان تفاوض شركتي ELF و TOTOL الفرنسيتين مع العراق وحدهما ، لا ينفي ان شركة SHELL الهولندية مثلاً هي على صلة ومعرفة بما يدور بين الشركتين الفرنسيتين وبغداد . في حين ظل موقف شركة BP البريطانية موضع شك ورصد من جانب بغداد فالعراق وبريطانيا ليسا في موقف قابل لأي مستوى من التصالح التدريجي وليسا في الموقف الذي يمكن لأي منهما ان يطلق فيه إشارة على انفراج ممكن في العلاقات ، ولذلك فان التداخل في مصالح الشركات الاوروبية لم يفتح جزءاً من الباب المقفل امام شركة BP وهو امر قد يتسمر زمناً طويلاً .. بحيث تجد بريطانيا نفسها اكبر الخاسرين في الصراع على نفط الخليج والعراق ، بعد سيطرة الشركات الامريكية على نفوط بقيد بلدان الخليج .

وربما ابتدعت بريطانيا فكرة السيطرة على أجواء جنوب العراق تحت خط العرض 32° حتى تجد لنفسها آخر فرصة للسيطرة على النفط الخام في هذه المنطقة حين صار لاحقاً الى تبني مشروع لتسويق نفط جنوب العراق في اطار القرارين 706 و 712 الصادرين عن مجلس الامن حول السماح للعراق ببيع جزئي لنفطه او خارج اطار هذين القرارين .

لذلك فان صراعاً غريباً – غريباً لا بد سيقع على مستقبل نفط العراق خاصة بعد انحسار فرصة اليابانيين والالمان في مثل هذا الصراع . فقد خرج المفاوضات العراقيون من محادثاتهم الأولية مع شركة Company Oil Japan بقناعة عن عدم استعداد اليابانيين للمغامرة ، والخوض في صراع اقتصادي ذي بعد سياسي دولي عدا عن ضعف التكنولوجيا اليابانية في هذا المجال وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات عملية الاستكشاف والاستخراج والاستثمار لحقول نفط جزيرة مجنون ، اما الالمان فقد أستبعدوا أصلاً من فكرة اشراكهم في مثل هذا المشروع لانهم غير معنيين بالإستثمار النفطي من جهة ، ولا يتمتعون بتكنولوجيا مؤهلة لذلك .

ولم يعد غير المتنازعين – الشركاء – التقليديين الثلاثة ، فرنسا وبريطانيا وامريكا يتضامنون في مواجهة المنتج ويتنازعون على الاستفراد بالإمتياز . اما نفط العراق فليس بالحجم الذي يمكن تجاهله زمناً طويلاً ان أنة أزمة نفطية فنيا لعالم ستطرح جدياً الحاجة الى هذا النفط الذي صار بالإمكان بعد سنة ونصف على وقف اطلاق النار ، تصدير 5.2 مليون برميل يومياً عبر منفذيه في الخليج وتركيا ، ناهيك عن أن غياب نفط العراق هو انحراف يؤدي للاقتصادات الدولية ، في الوقت الذي يؤدي العراق أيضاً للاعتبارات الآتية :

إن الاحتياطات النفطية في العراق ذات عمر طويل يبلغ 40 سنة ، وهي احتياطات مأمونة ومضمونة .

ان العراق لم يكن يخزن إيراداته يوم كان يبيع النفط الى الدول ، بل كان يصرفها على أغراض التنمية والتسليح ، وهو اتجاه انعكس ايجابياً على اقتصادات الدول الاخرى وصناعاتها ، وستظل هذه الدول في حاجة الى عودة العراق لصرف إيراداته من النفط لأغراض التنمية واعداد البناء .

إن أية أزمة ترتب نقصاً في ضخ النفط لن يعوّضه بلد الاذو انتاج كبير بحجم انتاج العراق ، لا سيما ان روسيا التي لوحت بإمكانية التعويض ، تواجه مشاكل جدية تعطلها عن الإيفاء بالتزاماتها في التصدير الى الدول الأوروبية بسبب معضلات تقنية ووجود حاجة محلية متزايدة الى النفط ، اما السعودية ، التي تدخلت للتعويض عن غياب النفط العراقي في السوق العالمية ، فانها لجأت الى الحدود القصوى من قدرتها عن الانتاج الى الحد الذي ستكون عاجزة فيه عن سد أي نقص مفاجيء في السوق العالمية بعد ان بلغت اعلى السقوف الممكنة في الانتاج ، ويظهر ذلك الاتكال على دولة واحدة كمصدر الاستقرار وضع السوق العالمية كعمل مفتعل ، لا يمكن ان يستمر طويلاً في كل الأحوال .

فضلاً عن ان غياب النفط العراقي ألحق أذى بإقتصاديات الدول المجاورة بعد خسارتها لإيرادات مرور هذا النفط ، وبخاصة تركيا ، التي يمتد عبرها خط أنبوب النفط الى منفذين على البحر ، ولذلك فان الصراع على منافذ نفط العراق يمكن ان ينفجر في أي وقت ، مع بقاء الفرصة قائمة لمد انبوب الى خليج العقبة ، كانت شركة ( بكتال ) Bechtel الامريكية قد تابحتت قبل ثماني سنوات لتنفيذه ، ولكنها لم تحصل عليه بسبب عدم توافر ضمانات كافية حول عدم تعرضه لعملية اسرائيلية في أي وقت ، اما الخط المار عبر سوريا فلم تعد هناك اية فرصة لإعادة تشغيله بعد رفع أجزاء كبيرة منه وتحويلها للإستخدامات المحلية في سوريا ، ناهيك عن ان محطات التحويل والضخ لم تعد صالحة للعمل بعد استنفادها عمرها التشغيلي ، وتوقف استخدام الخط لمدة عشر سنوات .

اما انبوب النفط العابر الى حيفا ، فقد تهالك تماماً ، ولم يكن بالإمكان تحويله لأغراض نقل المياه الى الصحراء الغربية في العراق ، لكن الإسرائيليين ما

زالوا يحلمون ، حتى اليوم ، بان هذا الأنبوب قد يكون رمزاً لأكبر صفقة تطبيع مع العرب ، بهدف ربط المصالح ، وإجراء مداخلة بين الاقتصاديات العربية والإسرائيلية ، وهو أمر لا يبدو أن بالإمكان تحويله الى واقع .. إنذار سيبقى مجرد حلم إسرائيلي معقد ، وبعيد .

ويستمر الأمريكيان في رصد الإيقاع الخافت للاتصالات العراقية مع الفرنسيين ، فلا أحد ينكر أن نفط العراق ، هو مفتاح للضبط والتحكم ، وليس بمقدور الأمريكان تجاهل غيابه مدة طويلة في الزمن ، وقد أظهرت الشركات الأمريكية في لحظة قرع طبوع الحرب استعدادها للتدخل لنزع فتيل الانفجار وإقامة نقطة تماس مستقرة مع نفط العراق ، عندما توجه وفد شركة Coastal النفطية الساحلية برفقة جون كونالي وزير الخزانة الأسبق ، لاستكشاف إمكانية الحصول على قرار عراقي بإعطاء الأفضلية من جهة ، وضمان عدم ارتفاع أسعار النفط بما يتجاوز الحد الذي رسمته الولايات المتحدة ، وكان من الصعب ان يعود الوفد ، الذي زار بغداد في الاسبوع الاول من كانون الاول (ديسمبر) 1990 ، وهو يحمل معه تعهداً بقبول طلباته لان توقيت التفاوض واسلوبه الإشتراطي كانا يقيدان فرصة النجاح الى أضيق الحدود .

لقد كان النفط احد عناصر انهيار العلاقات العراقية – الأمريكية ، ولكنه قد يصبح احد اهم عناصر إعادة إحياء هذه العلاقات ولا بد ان النفط وضمان استقرار محيطه الاقليمي وتدفعه وأسعاره ، يمكن ان يكون مدخلاً لصفقة دولية كبرى ، تعود بموجبها الكويت الى الولاية العراقية ، وهذا ما سيظل العراق يسعى اليه عى الدوام ، بعد استنفاد الفائض المالي في الكويت ، واكمال التحكم بمستقبل نفطها .. وهذا افتراض ليس مستحيلاً .. أنه اكثر من ممكن . في المدى المتوسط من الزمن ..

سابعاً: كرّس الصراع في الخليج دور بريطانيا في تشكيل التحالف الذي قاده الولايات المتحدة . في مفارقة تاريخية نادرة ، فقد تمكنت لندن من تحريك العمل السياسي وتنشيط الحشد العسكري ولكنها تركت دور القيادة لسواها ، في اعتراف واقعي بعدم القدرة على استعادة الدول العالمي لبريطانيا بعد قرن من الانحسار .

وكانت لدى لندن اسباب عميقة في التحريض ضد العراق تعود في جذورها الى خروج عراقي على بيت الطاعة بعد انتهاء النفوذ البريطاني على نفط العراق سنة 1972 ، وما رافق تلك المعركة وتلاها من انعدام ثقة متبادل ، بلغ ذروته سنة 1990 عندما انطلقت الشرارات الأولى للأزمة من لندن ، عبر قضية الصحفي ايراني الاصل بريطاني الجنسية فرزاد بازوفت الذي أُدين على نحو مشكوك فيه بالتجسس في العراق لصالح المخابرات البريطانية والاسرائيلية سويةً ، ولم تنفع محاولات انفاذه في اللحظة الأخيرة ، بعد ان تجاهل العراق نداءات ملكة بريطانيا وحكومتها ومضى لتنفيذ حكم الاعدام فيه ، في حين كانت اول شرارة ضد برنامج الصناعة الحربية في العراق قد انطلقت من لندن أيضاً ، عندما أثّرت قضية ( المدفع العملاق ) ، وقادت بريطانيا حملة دولية لمتابعة مشروع صناعته .

وأشعر هذان الأمران بغداد بان البريطانيين فتحوا مواجهة مزدوجة ضد العراق ، الأولى معركة أمنية اعتبارية من خلال التجسس ، والثانية معركة لتعطيل البرنامج الصناعي الطموح الذي بنى العراق آمال المستقبل عليه .

ولم يكن موقف بريطانيا خلال الحرب العراقية – الإيرانية موضع ارتياح بغداد ، إنذار على الرغم من سوء العلاقات بين لندن وطهران ، إلا أن شبكة اتصالات سرية بين العاصمتين كانت قد تشكلت في وقت مبكر لتصبح بريطانيا أحد مصادر توريد السلاح والمعلومات إلى إيران ، ومركزاً للحرب النفسية ضد العراق ، وقامت بريطانيا بأول محاولة سرية عندما زار القسّ تيريّ ويتّ إيران سنة 1981 ، وعقد صفقة لتجهيز القوات الإيرانية بقطع غيار دبابات تشفتن بريطانية الصنع مقابل اطلاق سراح بعض المبشرين البريطانيين المحتجزين في طهران ، ثم تلت ذلك عمليات منظمة لتقييد تفوق العراق العلمي والاقتصادي على إيران ، كان ذلك هو الاستنتاج الذي كرسه المخابرات لدى صدام طوال سنوات الثمانينات وهو أمر كان يلقي قبولاً سهلاً لديه .. وببسر شديد.

ويشعر البريطانيون ان صدام هو اشد قادة العراق ، في تاريخه المعاصر ، تحسناً من بريطانيا ، وشكاً في نياتها مع بلاده ، وانه حرض طوال سنوات توليه السلطة على عدم زيارة لندن ، ، حتى انه في المرة الوحيدة التي نزلت فيها طائرته للتزود بالوقود ، في طريق العودة من هافانا الى بغداد ، اسدل الستار على نافذة الطائرة في مطار هيثرو . . واتذكر جيداً أنه قال لي عندما قابلته بعد عودتي من لندن سنة 1985 : (لقد اسدلت الستارة لأنني أكره ان ترى عيناى أي مكان من بريطانيا ) .

وكان معظم السياسيين البريطانيين الذين قابلهم وتعامل معهم . هم ممن غادر موقعه الحكومي ، او لم يكن له موقع أصلاً ، ومن ابرز الشخصيات البريطانية التي اجتمع اليها ، واستمع منها ، كان السيد جورج براون ، بعد ان خرج من الحكومة في الفترة منذ أواخر السبعينات حتى أوائل الثمانينات ، وقابل خلال أزمة الخليج السيد أدوارد هيث رئيس الوزراء الأسبق ، والسيد انتوني بن احد نواب حزب العمال .

وكانت بغداد ، حتى قبل انفجار الصراع على الخليج ، ترى ان بريطانيا معنية من الناحيتين القانونية والأخلاقية بمشاكل المنطقة ، بعد ان خلّفت وراءها مشاكل الحدود بين دول المنطقة ، وزرعت بذور صراعات محتملة ، وصممت الشكل المعاصر لدول المنطقة على اساس حرمان كل بلد عربي من احد أهم عناصر قوته ، فحيث توجد الكثافة البشرية تغيب الموارد الاقتصادية ، وحين تتوافر الموارد في بلد منها يُحرم من ميزة الموقع الجيو – سياسي الحيوي بما في ذلك حرمانه من الانفتاح على البحر ، وعندما تغيب مقومات الدولة في بلد آخر تتوافر الموارد التي تظل في حاجة دائمة للحماية الخارجية ، وهي تقسيمات مضطربة أدت الى اختلال في توزيع الثروة وعناصر القوة ، وخلق فجوات بين دول المنطقة ، هي مصدر دائم لعدم الاستقرار والتنازع وانعدام الثقة .

وترى القيادة العراقية ان امريكا رغم قوتها وغناها لم تستطع حتى الآن ان تثبت مقدرة قيادية ، كما أظهرت بريطانيا من مقدرة قيادية عالمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وان الدبلوماسية البريطانية ما زالت هي التي توجه الدبلوماسية الامريكية .

وتشعر بغداد ان حكومة المحافظين ورئيستها مارغريت تاتشر لعبت دوراً حاسماً في دفع الرئيس الامريكي جورج بوش الى الخيار العسكري ضد العراق ، وان اجتماع ( كولورادو ) في الثالث من آب ( اغسطس ) 1990 ، بين بوش وتاتشر قرر في الساعات الاربع والعشرين الأول المضي حتى النهاية لسحق العراق ، وعدم الاكتفاء بانسحاب قواته من الكويت ، وقطع الطريق على الحل السياسي ، ورفض أي بديل وسط ، وان تاتشر خلقت قناعة لدى الرئيس الامريكي بأنه مخدوع من جانب العراق ، وان لا لغة للتعامل مع بغداد غير استخدام القوة بحدودها القصوى ، وان فكرة تشكيل تحالف عسكري وسياسي دول ضد العراق قد انطلقت من اجتماع ( كولورادو ) ، الى الحد الذي رأته فيه رئيسة الحكومة البريطانية ان ضرب العراق وتدمير جيشه وصناعاته العسكرية بنيته التحتية لا يحتاج الى غطاء من مجلس الامن ، وان بالإمكان اللجوء الى العمل الفوري دون انتظار التحاق الجميع بهذا الخيار . وعندما وقعت الحرب ، كانت بريطانيا هي مصدر التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد العراق ، سواء بالإعلان عن ارسال غواصات نووية الى الخليج ، ام في تمرير تهديدات مباشرة الى بغداد حول ابقاء الباب مفتوحاً امام هذا الخيار .

وبعد انتهاء الحرب ، عادت بريطانيا تتبنى مشروع تقسيم العراق على اساس مذهبي وعهرقي لتسحب معها الولايات المتحدة الى ما هو جديد على خياراتها المعلنة السابقة في المنطقة .

لكن بريطانيا في ذلك كله ، لم تكن مدفوعة لتصفية ثارات متراكمة مع العراق ، وحسب ، ولكنها أيضاً وجدت نفسها اكثر تخصصاً وصلته في منطقة حيوية تقلت منها السيطرة عليها لتؤول الى الولايات المتحدة ، فاختارات المشاركة ، لتحافظ على ما تبقى من نفوذ ، وبتني عليه لاستعادة ما تبقيمن دور في المنطقة كانت هي التس نضع مصائر بلدانها قبل أقل من قرن فقط ، ولتغلق الباب امام المنافسين الأوروبيين الآخرين ، سواء اختاروا المشاركة مع الولايات المتحدة ، ام الإفتراق عنها ، خاصة فرنسا التي كانت تملك القدرة على اللجوء الى خيار التفرد عن الولايات المتحدة .. وكذلك ألمانيا ، التي كانت في تلك اللحظة من التاريخ تستعيد وحدتها ، وقد نستعيد معها اهتمامها بالشرق ، الذي كانت سباقه الى تأسيس صلات معه ، امتدت بمحاذاة خط سكة حديد بغداد – برلين ، وبعمق ما اكتشفت من آثار حضارة المنطقة وتاريخها عندما سبقت سواها في اكتشاف المشرق العربي ، عبرا مستشرقين والآثاريين والرحالة ، الذين كانت خطواتهم كشافة استطلاع تسبق قدوم الجنود دائماً .. وبدا ان ألمانيا يمكن ان تنشط صلاتها القديمة التي اندثرت خلف احداث الحرب العالمية الثانية .

اما بغداد فانه ترى ان اعادة بناء تفاهم مع الولايات المتحدة التي قادت التحالف ضدها اكثر امكانية على التحقق من بنائه مع بريطانيا التي كانت تدير حرباً خفية ضد بغداد هي أشد إيلاماً وأذى من أية حرب سواها .

ثامناً : كان من المتوقع ، والمفترض ، ان تقع عمليات واسعة ضد المصالح الامريكية في الوطن العربي والعالم ، عند بدء الحرب . تقوم بها منظمات وتجمعات كانت قد هددت انها ستقوم بها حال الشروع بالهجوم على العراق ، لكن الذي حصل ، هو ان هذه العمليات جاءت متبعثرة ومتناثرة ومحدودة النتائج ، إذ لم تتمكن عناصر انتدبت نفسها لعمليات من هذا النوع من الوصول الى اهدافها في البلدان العربية ، بسبب القيود التي وضعتها السلطات الأمنية فيها ، واعتذار بعضها عن استقبال زوار كانوا محط شك بأنهم ينوون القيام بمثل هذه العمليات ، في الوقت الذي نجحت مجموعات فدائية في الوصول الى أهدافها داخل العمق السعودي ، لتضرب مناطق حفر الباطن وحول الظهران ، وفي الطرق المؤدية الى كل منهما ، ثم تنسحب بعد حصولها على دعم من مجموعات محلية قدمت التغطية والخدمات وقامت بدور الدليل للطرق والاماكن التي مرت فيها المجموعات القتالية ، ووفر المؤيدون المحليون أيضاً أوكار التجمع ، والإنتظار ، وأماكن التخفي عند الانسحاب .

اما في عواصم العالم ، فقد قامت مجموعات غير عربية بمهاجمة اهداف امريكية في تركيا والفلبين واليونان وبيرو ، في الوقت الذي غابت الاعمال الكبرى

التي كان متوقعا ، ومنتظرا ومفترضاً ، ان تتولاها المجموعات العربية التي وعدت بها قبل بدء الحرب .

وقد شاع تفسيران لعدم وقوع عمليات التعرض ضد المصالح الامريكية في الوطن العربي والعالم :

الاول : ان مستوى الإجراءات الأمنية التي اتخذت في دول اوربا والولايات المتحدة والدول الاخرى كانت من الدقة والصرامة بحيث قلّصت من امكانيات القيام بمثل هذه العمليات ، خاصة بعد تقييد سفر حملة بعض الجوازات المشكوك بها ، وحجز بعض الرعايا العرب في بلدان أوربية ، ومراقبة بعضهم الآخر .

الثاني : ان بعض الأوساط أعطت وعداً لأطراف ثالثة من جهة ، وللإدارة الامريكية من جهة اخرى حول عدم تسهيل وقوع أية عمليات مقابل الوعد بالإستجابة للمطالبة في مشاركة الجانب الفلسطيني في أي جهد لإقامة سلام في الشرق الاوسط .

وبذلك انتفى دور هذا العامل التكميلي في الصراع ، الذي كان يُراد منه اظهار مستوى حاد من الرفض والاحجاج ضد الهجوم على العراق ، وهو الأمر الذي يرتب ، مستقبلاً إعادة النظر في مدى حيوية اللجوء الى مثل هذا الاسلوب في العمل التصادمي خاصة مع وجود قناعة في بغداد نفسها ، ان هذا الاسلوب يأتي بنتائج عكسية ويحرّض الرأي العام ضد قضايا تبحث عن مؤيدين ومتفهمين ومتضامنين في أنحاء العالم .

تاسعاً: انتجت عمليات القصف المتتالية للجسور وعُقد المواصلات وشبكات الهاتف المدنية قناعة مؤداها ان الولايات المتحدة غير معنية بالنزول على الأرض . لاحتلال مدن كبرى والسيطرة عليها ، إنزّ ان مبنزّ يريد الدخول الى المدن يحافظ على شبكات الطرق الموصلة الى أعماقها بدلاً من تدميرها ، وكانت بريطانيا اتخذت موقفاً مغايراً تماماً لهذا الموقف في التعامل مع العراق قبل نصف قرن ، عندما قامت طائراتها إبان ثورة مايس ( مايو ) 1941 بقصف معسكر الوشاش ومخاون العتاد في الرسمية والقاعدة الجوية في معسكر الرشيد ، وتحاشت مهاجمة الطرق والجسور ، لان البريطانيين أرادوا الاحتفاظ بموضع قدم ، والعبور على هذه المسالك لتأسيس نفوذ فوق الارض ..

اما عمليات القصف الجوي كما ظهرت في الأداء الامريكي خلال حرب الخليج ، فقد اتخذت طابع التدمير والانتقام من جهة ، والاستعراض من جهة اخرى ، وابتعدت عن خيار النزول على الارض ودخول المدن . حيث كان القيادة العراقية تنتظر خوض معارك شوارع من حافات المدن حتى أعماقها .

وتغلب على العقل العراقي عقيدة عسكرية تؤمن بإعطاء الاولوية لسلاح المشاة على صنوف الحرب الاخرى ، لان الجنود العابرين فوق الارض ، هم وحدهم الذين يمكنهم بتلابيبها ويحسمون أي صراع عسكري مهما بلغ تفوق الخصم في أسلحة الحرب الحديثة الأخرى ، وذهب الرئيس صدام حسين الى القول ( في شباط - فبراير - 1991 خلال حديثه مع بريماكوف ) ان القيادة العراقية تتوقع ان يلحق الدمار بجميع الطائرات والدبابات ، وقد إستعدت لخوض قتال بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة ، على غرار حروب التحرير الشعبية .

وأُتخذت بالفعل استعدادات واسعة في بغداد والمدن الرئيسية للتدريب على مقاومة عمليات انزال المطليين ، وشُكلت فرق خاصة بمعالجة الهابطين ، وجرى توزيع السلاح على المدنيين المكلفين بحراسة أسطح البنايات وعُقد المواصلات والساحات العامة ، الذي ظلوا اثنين وأربعين يوماً من القصف في انتظار حصول عمليات انزال فوق رؤوسهم ، لكن الامريكان كانوا قد تخلوا عن هذا الخيار من الناحية العملية ، متحاشين الخوض في معارك مكلفة غير مأمونة النتائج ، إنزّ لا احد يعرف مصير جنود أي جنود اذا دخلوا مدينة مدججة بالسلاح ، مثل مدن العراق .. وقد كرّس الاداء الامريكي القناعة لدى العراقيين بان هدف الحلفاء هو تدمير بلادهم وإعادتها الى القرن الماضي عبر القصف من بعيد ، وان الهجوم في هذه الحالة موجه الى الشعب كله .. والبلاد كلها .

عاشراً: أظهر الصراع على الخليج ، ان العرب ، ومنهم العراقيون ، كانوا يجرون في علاقاتهم مع فرنسا ، خلف الوهم الديغولي عندما افترضوا ان مواقف الرئيس الاسبق الجنرال ديغول من القضايا العربية ، وتشدده إزاء اسرائيل ستظل قاعدة للسياسة الخارجية الفرنسية ، وان أي ابتعاد عنها لا بد سيكون جزئياً او مؤقتاً ولذلك أظهر العراق مرونة خاصة في التعامل مع فرنسا التي قامت بينه وبينها علاقات تعاون عسكري وسياسي واقتصادي واسعة على مدى عشرين سنة ، الا ان التطور السريع للأحداث ، أظهر ان فرنسا اختارت طريقاً أقرب الى الموقف الامريكي سواء كانت مضطرة للإمساك بفرصتها في الحصول على دور في النظام العالمي الجديد ، او انها أرادت ان تعيد دورها القديم في اخضاع العرب بدلاً من التعامل معهم على اساس متكافئ كما تمنى العرب انفسهم طبقاً لتعلقهم بالوهم الديغولي الذي بدا في حرب الخليج بانه كان استثناءً بعد ان عادت فرنسا للتصرف كطرف من صناعات اتفاقية ( سايكس - بيكو ) التي تقاسمت النفوذ البريطاني - الفرنسي في البلدان العربية ، وعادت بعد اقل من قرن لتتصرف بطريقة أقرب ما تكون الى سياسة اقتسام النفوذ والإخضاع الجبري للعرب واثارة المشاكل الطائفية والعهرفية ، ولم تعد فرنسا بالنسبة للعراق نقيض بريطانيا بل صارت جزءاً من سياسة غربية عام نحو العراق ، يزداد تحسس بغداد أزاءها بسبب ما عدته صداقة كانت قد قامت مع باريس ، ثم انهارت دفعة واحدة .

وترتب على صراع الخليج ، ان صورة فرنسا كحليف وصديق ممكن للعرب ، قد تراجعت في المشرق العربي وشمال إفريقيا وعادت صورتها القديمة التي لم يَزح السراب الديغولي غير قشرتها الخارجية .. وحسب ..

وبرغم ان العراق تمكن في عقيد من التاريخ من التأثير على مراكز الاستقطاب السياسي الفرنسي ، الا ان نتائج تلك المساعي لم تبحل دون تدخل فرنسا في الشؤون الداخلية للعراق والاصطداط به .

وقد يكون عُرف مبكراً ان بغداد ساعدت جاك شيراك رئيس الوزراء الاسبق في معاركه الانتخابية ، الا ان الاشتراكيين الذين يواصلون حكم فرنسا ، سيجدون ان من مصلحتهم اخفاء حجم ونوع المساعدات التي تلقوها من العراق ، بمن فيهم شخصيات شاركت في صياغة قرار المشاركة في حرب الخليج ، ويبدو ان العراقيين أعطوا انفسهم ، والفرنسيين معاً ، فرصة اخرى للإنتظار قبل الكشف عن عمق التداخل العراقي في شبكة الحياة السياسية الفرنسية ، الذي نشأ على امل دفع باريس الى اتخاذ مواقف مأمونة نحو بغداد .

لكن الذي حصل ان السياسيين الفرنسيين انفسهم ، انقلبوا على أصدقائهم العراقيين . مع تلقيهم دفعات أعلى من جهات اخرى غير بغداد . حتى بدت مواقفهم اللاحقة مدفوعة الاجر مسبقاً .

واستمر العراق ، برغم ذلك في محاولته تشجيع نشوء موقف فرنسي مستقل ، عن الولايات المتحدة وبريطانيا عندما لمح للفرنسيين بإمكانية قيامهم بإستثمار حقول نפט جزيرتي مجنون ، ولا يبدو ان نتائج كبيرة ستتحقق لتنعكس على الطريقة التي يتخذ بها القرار الفرنسي في العصر الميتراني .

حاادي عشر : أثيرت تساؤلات كثيرة حول أسباب إحجام العراق عن استخدام اسلحته الكيماوية في الحرب ، بعد ان تعرض لضغط عسكري كبير ، جعل احتمال اللجوء الى أسلحة الدمار الشامل أمراً متوقعاً ، خاصة بعد ان كان العراق قد أعلن منذ نيسان ( ابريل ) 1990 ان لديه السلاح الكيماوي المزدوج ( Binary ) الذي يستطيع بواسطته مقابلة قوة القنبلة النووية الاسرائيلية ، وازداد احتمال وقوع استخدام اسلحة الدمار الشامل بعد تعرض البنى التحتية في العراق للتدمير الشامل والجزئي ، وبعد دخول القوات الامريكية والبريطانية والفرنسية الى جنوب العراق ، ثم بعد تعرض القوات العراقية المنسحبة الى قصف مدمر على طريق الانسحاب شمال مدينة الكويت .

لكن العراق كان قد تخلى عشية الحرب عن خيار استخدام اسلحته الكيماوية ، المبسطة والمركبة ، وأصدرت قيادته قراراً قبل نشوب الحرب الى جميع الوحدات العسكرية . بالتخلي عن هذا الخيار ، وطلبت اليها الانصياع الى قرار سياسي يُقصد به تفويت الفرصة التي انتظرتها اسرائيل وبريطانيا لتوجيه ضربات بأسلحة الدمار الشامل الى مدن العراق بهدف تدمير مدنيته تماماً .

وقرر العراق ان يخوض معركته بأسلحته التقليدية ، بعد ان يكون قد امتص آثار الضربات الجوية والصاروخية ، ولذلك لم يُدخل استخدام السلاح الكيماوي الى حسابات المعركة بعد اندلاعها ، لان الأمر كان قد حُسم مبكراً ، وصار خيار خوض حرب تحرير شعبية ضد القوات التي دخلت ارض العراق أقرب الى القبول من خيار استخدام السلاح الكيماوي .

ثاني عشر : عاد الصراع ، الذي ظل مُسكناً بين وادي النيل ووادي الرافدين الى الظهور بأقوى صيغة ، بما يحمل مخاطر بقاء الانشقاق العربي زمنياً طويلاً ..

وتعود جذور التنافس بين الوادين الى عصر الامبراطوريات القديمة ، التي خرجت من الواديين الخصبين ، وجدت ان لديها وعلى أطرافها كثافة بشرية ، وقدرات قتالية أكبر مما يملكه الجيران بعضهما البعض ، ونزوعهما الى الانتشار ، خاصة في وضع مصر ، التي كان رمسيس الثاني اول من تلمس حاجتها الى الاندفاع شرقاً ، يوم اعتاد الخروج كل ربيع الى شبه جزيرة سيناء في الاعياد التي سُميت بموسم شم النسيم ، تعبيراً عن شعور مزدوج ، بالحاجة الى الانفتاح على الشرق عبر سيناء ، والتحوط من الخطر الذي يمكن ان يعبر الى مصر عبر سيناء أيضاً ، التي رآها فاصلاً رخواً هو احد مصادر ضعف امنها .. لكن هذا المفهوم انتج لاحقاً تقاليد في السياسة الخارجية تقوم على التنازع مع العراق ، الذي افترض بعض السياسيين المصريين انه نازع للإنتشار الى غربه وجنوبه .. وقد بدأ تعامل القاهرة اكثر وضوحاً مع الخليج بما انطوى عليه من تحريض اكثر مما استند اليه من عناصر واقعية .

لذلك تحفظ العراق على دور مصر في الصراع على الخليج ، ورأى ان القاهرة ليست طرفاً مباشراً في الأزمة ، وان دخولها على الخط كان للبحث عن دور اقليمي ، ومنطقة نفوذ ، وانها باتخاذها موقفاً متشدداً من العراق تكون قد أخلت بمبادئ التفاهم التي جمعت اعضاء مجلس التعاون العربي .

ناهيك عن ان بغداد تتحسس تقليدياً من العرض المصري لمقايضة الامن بالمال . عبر تقديم حماية مصرية للخليج مقابل الحصول على مقايضة اقتصادية واسعة من دول النفط الخليجية ، لان دور الحماية الاقليمي هو اختصاص أطراف الاقليم ذاته ، عدا عن ان الخليجين المترفين انفسهم لم يجدوا يوماً ان مصر هي مصدر حماية ، بل وجدوا فيها مصدراً لتوريد العمالة التي تغطي الخدمات الثقيلة والصعبة . وجعلوها في لحظة تشوّه النمو النفسي ، مصدراً

لانتاج الرفاهية والإمتاع ، في حين كان العراق يمثل مصدر الخصب والقوة ، فهو ( نوستالجيا Nostalgia ) الامس القوي والغني الذي يثير حنين الصحراء العطشى الى الحضن الحامي الذي يجسده الوادي الخصيب ، اما مصر فهي الوادي الخصيب البعيد عن الاقليم ، غير المتصل به ، كما هي حال وادي العراق الخصيب .

فضلاً عن ان اشتباك العراق في نزاع على مدى 440 سنة مع ايران للتنافس ومقاومة النفوذ ، وهو البلد المتصل بالخليج واقطاره برأ ، بحيث تتشابك مصالحه مع مصالح الخليجيين في وضعي الزمان والمكان . في حين ان دور مصر هو دور مستورد يمكن ان يسهم في ترجيح العوامل المحلية ، ولكنه لا يستطيع ان يحسم التنازع بينها ، ولذلك نرى ان بعض منظري السياسة الخارجية المصرية قاوموا المساندة الاقتصادية للعراق من جانب الخليج مقابل المساندة الأمنية للخليج من جانب العراق . وعرضوا احلال المقايضة بين الحماية المصرية والمال الخليجي . رغم انعدام اهم عامل مسوغ لهذه المقايضة ، وهو الإلتصاق الجيو - سياسي بالمنطقة والإتصال المباشر للمصالح .

مقابل ذلك ، قاوم العراق فكرة ان يعيش الانسان لمجرد ان يؤمن غذاءه ، ، لانه وجد ان غناه ، وقوته معاً يمكن ان يوفرأ له دوراً كبيراً في اقليمه ، فقد خسرت البلاد 102 مليار دولار كنفقات دفاع خلال الحرب مع ايران وخسرت 106 مليارات دولار عن تراجع واردات النفط ، وكان بإمكان العراق ان يلجأ الى حساب بعقلية التاجر في السوق ، الذي ينشغل بحساب المفردات الصغيرة جمعاً وطرحاً .. لكنه فضل ان يذهب الى المعالجات القيصرية الجذرية لإيجاد حلول كلية ، فهو لا يرى ان الانفاق الدفاعي كان خسارة هو ضمانة العيش ، في منطقة شديدة التفجر ، حامية التنافس والتنازع ، وان جيشاً من مليون رجل أسهم في حماية الآخرين لا بد ان يحصل على حقه ما ترتب عن تضحيات بلاده التي فرطت بغناها من اجل ثبات غنى الآخرين ، فالطرفان غنياً ، لكن احدهما انشغل بحساب التاجر . اما الثاني فدخل في استثمار خطر فيه قدر هائل من المغامرة ، يمكن ان يخسر الكثير ، ولكنه كان سيربح كل شيء .

بهذا المنطق ، لم تكن بغداد لتتعامل من غير تحفظ مع عرض الحماية المصرية مقابل استبعاد دور العراق في اقليمه الطبيعي الذي حملته تضحيات هائلة ليس بمقدور احد سواه ان يتحملها .

لذلك فان اعادة التفاهم بين وادي النيل ووادي الرافدين ، هو حاجة ثابتة للأردن العربي . لان الافتراق بينهما هو احد أقسى نتائج الصراع والحرب .. فلا أمناً مستقراً في وادي النيل دون استقرار امن المشرق كله ، الذي يضمه أمن مستقر في وادي الرافدين .

ثالث عشر : فتح الصراع في الخليج الأبواب على مصاريحها ، لصراعات اخرى وبعد ان اندرت الحرب على جبهة العراق بتوسع الصراع ليشمل المشرق العربي ، ولاحق في الافق احتمالات قيام اسرائيل بمهاجمة الأردن تحت ذريعة الاندفاع للامساك بالحدود الغربية للعراق . وهو احتمال كانت عمان قد أدخلته الى حساباتها ، وذكر الملك حسين ، في حديثه الي ، ان البلاد قد لجأت الى تعبئة القوات المسلحة ، وأفراد الشعب ، وان ربع مليون قطعة سلاح قد وصلت الى أيدي الرجال ، رغم ان التعبئة وساتدعاء الاحتياطي أضاف عبئاً اقتصادياً على الاردن ، الا ان الظرف الحساس الذي اتسمت به فترة الحرب ، لم يقدم بديلاً عن اللجوء الى ذلك الخيار الاحتياطي ، لكن الجديد في الأمر ، هو ان الاردن لم يكن ليوافق اسرائيل وحدها ، لو حصل اجتياح عسكري ، ولذلك كان على المدافعين ان يوزعوا فوهات مدافعهم وبنادقهم في اتجاهات عدة ، بعد ان تداخلت الخنادق ، وانفتحت الجبهات كلها ، وني سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات العربية ، كانت ستقود ، مع توسع الصراع ، الى انهيار شامل في بنية النظام العربي .

وبمعنى آخر ، لم يعد العرب موحدين مع بعضهم وأمام انفسهم من جهة ، ولم يعودوا موحدين امام اسرائيل وأعدائهم الإقليميين من جهة اخرى ، بعد ان حصل أكبر انقسام في صفوفهم ، وصار من المؤلف الخروج على ما كان يُعد من قبل أمراً محرماً مع اتكال بعض العرب على الأجنبي في محاربة عرب آخرين ... وسيحتاج العمل لاعادة ترتيب الاولويات ، واعادة بناء نظام آمني عربي جديد ، الى الاتفاق على قواعد جديدة ، وهو امر يكاد ان يكون مستحيلاً ، وفي هذه الحالة ، فان النزاع العربي - العربي سيأخذ اشكالا دموية بعد ان تلاشت فرص الالتقاء عند منتصف الطريق ..

رابع عشر : انتج الصراع على الخليج بصفحاته السياسية والدبلوماسية والاعلامية ، ثم العسكرية شعوراً بالإحباط لدى النخبة العربية التي سبق لها ان تأثرت بالنموذج الغربي وأعجبت به وتبنت فلسفاته الأخلاقية ونموذجه الفكري ، وذلك بسبب الإزدواجية التي أظهرها الغرب في التعامل مع القضايا التي تخص الشعوب الأخرى ، ولا سيما حول أحقية الحصول على فرصة التقدم العلمي واستقلالية القرار السياسي ومفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان ، فالى جانب ما أظهره التدمير الواسع للبنى التحتية في العراق من قصد في شل الحياة ال عامة وما نتج عن ذلك من تراجع في مستويات الحياة الانسانية قرنين الى الخلف مرة واحدة عندما لم يعد بمقدور السكان المحليين الحصول على الحد الأدنى من شروط الحياة الصحية والمعيشية في اثناء الهجوم على العراق وبعده ، فان المعركة الدبلوماسية التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق من خلال السيطرة على منظمة الامم المتحدة والتأثير في

أعضائها من خلال التهديد والإغراء قد أفقد الغرب بعض مصداقيته ، كما أفقد المنظمة الدولية مصداقيتها وجعلها أسيرة سيطرة دولة او مجموعة دول ، ناهيك عن ما استعملته بعض الاوساط الامريكية من اساليب اعلامية ودعائية للتأثير في الرأي العام بما في ذلك اختلاق القصص على غرار قضية الفتاة الكويتية ( نيرة ) التي تحدثت امام الكونغرس عشية إعطائه التخويل للرئيس الامريكي باستعمال القوة ضد العراق ، قد خلق شعوراً بالحيرة حول مصداقية الغرب وازدواجية مواقفه في جانب وحول مصداقية الأمم المتحدة في جانب آخر .

حيث قامت الدبلوماسية الامريكية بإبتزاز الدول الأعضاء في مجلس الامن لغرض الحصول على أصواتها لتمير القرارات التي تجيز فرض العقوبات واستعمال القوة المسلحة ضد العراق ، اضافة الى تجنيد الدول المحيطة بالعراق لتحقيق الهدف نفسه لاستخدام أراضيها قواعد انطلاق في الهجوم على العراق وإدامة الحظر عليه .

والامثلة على ذلك كثيرة فقد حصلت تركيا على مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة وحليفاتها بقيمة ثمانية مليارات دولار ، وقروض 6.1 مليار دولار من صندوق النقد الدولي ناهيك عن وعد امريكي بدعم الطلب التركي للإنضمام الى السوق الاوربية .

اما مصر التي هي اكثر الدول الافريقية مديونية فقد حصلت على اعفاء مقداره 14 مليار دولار من ديونها الى الولايات المتحدة إضافة الى مسامحة او تأجيل ديون اخرى . كما حصلت سوريا على مساعدات تزيد على المليار دولار من دول الخليج .

بينما كانت حصة ايران من الغنيمة هي ان تخلت الولايات المتحدة عن معارضتها منح ايران قروصاً من البنك الدولي بمبلغ 250 مليون دولار في اليوم الأخير الذي سبق الهجوم البري على العراق .

وكانت روسيا بسبب اقتصادها المهشم فريسة سهلة حيث زارها الامير سعود الفيصل ليمنحها قرضاً بـ 3 مليارات دولار ، تبعها ثلاثة مليارات اخرى بعد توصيتها على القرار 678 ، كما حصلت على وعد بان تعيد الولايات المتحدة النظر في سياستها بشأن منحها مساعدات غذائية وائتمانات زراعية .

وكانت حصة الصين لقاء عدم معارضة قرار مجلس الامن 687 إن مُنحت اول قرض من البنك الدولي ، منذ حوادث ساحة تيانانمن ، بمبلغ 114 مليون دولار .

اما الدول غير دائمة العضوية في مجلس الامن فقد حصلت هي الاخرى على حصتها ، إنرُتُ توصلت اثيوبيا بعد شهرين من تصويتها لصالح القرار ضد العراق الى اول صفقة استثمارية بينها وبين الولايات المتحدة تعقد منذ سنين طويلة . كما حصت زائير على مساعدات عسكرية وإعفاء من ديونها إنرُتُ كان عليها ، بكونها كانت ترأس دورة مجلس الامن في ذلك الشهر ، ان ترفض طلبات كوبا واليمن والهند بعقد اجتماع لمجلس الامن لإيقاف إطلاق النار .

وفي مقابل ذلك كان على كوبا واليمن ان تدفعا ضريبة معارضة حكومتيهما لبعض القرارات ضد العراق ، حيث ألغت الولايات المتحدة برنامج مساعداتها البالغة 70 مليون دولار إضافة الى ظهور مشاكل لها مع صندوق النقد الدولي ناهيك عن قيام السعودية بطرد أكثر من مليون يمني من أراضيها مما أدى الى الإضرار بالاقتصاد اليمني بما لا يقل عن مليار دولار .

وبعد استبدال عدد من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الامن واجهت الاكوادور تهديداً مباشراً بأنها ستواجه صعوبات جمة ان هي لم تصوت لصالح القرارات المضادة للعراق ، اما زمبابوي فتصرفت على انها مضطرة الى التصويت لصالح القرار بعد ان كان وزير خارجيتها قد أعلن ان هذه القرارات مجحفة بحق العراق ، وتلقت وعداً بالحصول على مساعدات من صندوق النقد الدولي ، في حين واجهت زامبيا التي عارضت قرار مجلس الامن صعوبات كبيرة في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي لمنحها قروضاً عاجلة ، برغم حاجتها الماسة اليها وقيامها بإجراءات اصلاحات ديمقراطية .. وحرمت السودان التي أيدت العراق من المساعدات الغذائية ، وتعرض الاردن لمضايقات اقتصادية وسياسية متعددة المستويات بسبب تأييده للعراق .

في كل الاحوال فرضت على العراق اكثر الشروط قسوة منذ إتفاقية فرساي 1918 التي أرغمت ألمانيا على التنازل عن اجراءات من اقليمها القومين فقد انطوت شروط وقف اطلاق النار بين العراق وقوات التحالف بموجب قرار مجلس الامن 687 على شل قدرة العراق لاستعادة دوره الاقليمي وإرغامه على التخلي عن برنامج التنمية الاقتصادية والعلمية ، حتى بدا ان العراق الذي قبل شروط القرار 687 قد لا يعاود ممارسة دوره الاقليمي في أقل من عشر سنوات مقبلة ، لكن الذي حصل انه أعاد ترتيب برامج الصناعية والزراعية بما يؤمن استمرار جزء من برنامج نموه الذي كان يطمح اليه في السابق .

ويعتقد القياديون العراقيون ان ألمانيا انتظرت 47 سنة حتى تستعيد جزءها الشرقي الذي انسلخ عنها بموجب اتفاق ( بوتزدام ) ، وان أية نتيجة مترتبة على شروط إذعان لن تدوم الى الأبد ، وقد تعطي الشعوب الحية قدرة مضافة على تجديد الذات وعدم تكرار الأخطاء .

\*\*\*

# حرب تلد أخرى

انتهت الحرب رسمياً ، لكن الصراعات التي تهيمن على منطقة الخليج والشرق الأوسط لم تنتهه ، بل دخلت في قناة غامضة تعبر بها الى مستقبل مجهول .. وان تأجيل هذه الصراعات ، او تأخيرها ، لن يمنع انفجارها او اتخاذها أشكالاً أكثر تعقيداً من المواجهات العسكرية التقليدية المباشرة .

وبعد حربين طاحنتين ، على مدى عقد كامل ، ما تزال اسباب انفجارها قائمة دون تسوية ، سواء تعلق الامر بالإفتراق العقائدي مقاومة التدخل في الشؤون الداخلية ، او تعلق الامر بمسألة الكويت ، حيث ان الحرب لم تطفئ المطالبة العراقية بها ، بل على العكس ، إزدادت هذه المطالبة حدة وشمولاً ، واتخذت أشكال التعبئة لتبدو قضية شاغلة لمعظم القوى السياسية والاجتماعية العراقية ، على اختلاف اجتهاداتها في مسائل اخرى .

وازدادت المعضلات الاقتصادية في العراق تعقيداً عن أي مستوى كانت قد بلغت بعد انتهاء الحرب مع ايران وعشية أزمة الخليج ، ولن يكون ممكناً حل هذه المعضلات دون اللجوء الى عملية جراحية شاملة بما في ذلك استخدام القوة لاعادة توزيع مصادر الثروة في المنطقة .

وكرّس الصراع في الخليج فكرة اللجوء الى الحلول الكبيرة ، سواء في معالجة المشاكل الثنائية ، او حل المعضلات الاقتصادية ، او إعادة رسم الخارطة الجيو – سياسية ، بعد ان فتح الباب امام الحل الكلي الشامل ، وغلقه امام خيارات الحلول الجزئية الصغيرة ، اذ اصبح كل حل . مهما كان معقداً وشاملاً ومكلفاً ودموياً ، حلاً ممكناً قابلاً للوقوع ، بمعنى اللجوء الى الحل بدءاً من حدوده القصوى ، في صراع ارادات من اجل البقاء ، ومقاومة الخوف من زوال النظم السياسية والأوطان والشعوب .

ومن هذه الحلول ، الحرب ، والحصار ، واعادة رسم الخرائط السياسية ، وازاحة انظمة سياسية ، وأعمال التفجير الاجتماعي والطائفي والثقافي ، وتحريم العلاقات بين العرب والعرب ، بعد ان كانت اساليب الحل البسيطة ممكنة من قبل في معالجة اختناقات الحياة العربية عن طريق الوساطات ، والمساعي الحميدة ، والحلول الوسط ، والمعالجات السلمية ، وأشكال التهديد والتخويف والضغط المعنوي والاعلامي .

لقد تغير الاسلوب كلياً .. وصار اللجوء الى العمليات الجراحية الكبيرة هو اول خيار يذهب اليه الجميع .. بدلاً عن التدرج الذي يبدأ من أبسط المعالجات واصغرها صعوداً الى ما هو اخطر وأعقد وأصعب ..

فهل سيخوض المتنازعون الصراع حتى النهاية .. عندما يجدون ان بقاءهما مرهون بزوال الآخرين .. وانه لا لقاء في منتصف الطريق ؟ ..

ان هذا الافتراض ، على خطورته ، وكارثيته ، هو افتراض قائم وممكن .. وليس ضرباً من التحسب للمستقبل والخشية منها ..

ولم يعد بعض السياسيين في بغداد ، يترددون في الإعلان بان بلادهم بذلت جهوداً مضنية وواسعة وكبيرة لدمج بلدان الخليج العربية واماراته بالنظام العربي ، لكن تلك الجهود لم تثمر عن ما ارادته بغداد احتواء لهذا الجناح من الساحل العربي على الخليج ، وان بعض بلدان هذه المنطقة لم يكن يتمتع بمقومات الدولة ، ولكنه قُبل كدولة ، وجرى التعامل معه كجزء من وضع قائم ، حتى صار ذلك حقاً مكتسباً ، بالرغم من ان مديري بعض الامارات لم يتحول عن ارتباطه التحالفي والمصلحي مع القوى الدولية المعنية بالسيطرة على هذه المنطقة .. والتي تتقاطع مصالحها مع مصالح العرب عموماً .

وكان صدام حسين يشعر حتى وقت قريب قبيل انفجار الصراع ، ان بإمكانه سحب السعودية . ( وهي اكبر مركز استقطاب سياسي في الخليج ) بعيداً عن التبعية السياسية الامريكية . وذلك عبر تطوير العلاقات مع العائلة الحاكمة ، وتكريس الشعور بأولوية المصالح المحلية على اية مصالح او ارتباطات سواها . ولكن بغداد اكتشفت بعد نشوء الأزمة انها كانت تجري خلف السراب في محاولتها تلك . وان إسقاط عامل التأثير الامريكي في السياسة السعودية هو افتراض غير واقعي ، ولا يكفي التحول عن هذا العامل لكي يشعر السعوديون أن من مصلحتهم التفاهم مع العراق في رسم الشكل الجيو – سياسي لمستقبل المنطقة .

وعندما تتحدث الى صانع قرار في بعض مناطق الخليج . تحتاج ان تخاطب عبره من يقف خلف الستائر ويحرك أفعاله ويقرر الكيفية التي سيظهر عليها . ولذلك قد يستمر الوضع القلق في المنطقة . بين خليج البصرة حتى خليج عمان ، ومن باب المندب حتى خليج العقبة الى ان يعاد توزيع الشراكة السياسية ، ويتحقق التراضي .. الذي يبدو ان الوصول اليه في المدى المنظور أقرب الى الخيال .

اما فكرة ابتلاع العراق ، بإلغاء دوره الاقليمي ، او تقسيمه ، فانها هي الاخرى ، تبدو بعد اكثر من سنتين من بدء أزمة الخليج ، خيالاً مدمراً ، أشبه ما يكون بمحاولة ادخال لقمة هائلة السعة والحجم في فم صغير ، فلا اللقمة تبتلع ، ولا الفم الصغير يبقى سليماً بعد محاولة ابتلاعها .. بعد ان أدى استخدام القوة الى أقصاه ، بوسائلها العسكرية والسياسية والنفسية ، الى منح العراق مناعة فيا لتعامل مع الاحتمالات الخطرة . في الحاضر والمستقبل إذن ان اللقاء

ثمانين ألف طن من المتفجرات فوق العراق ، وتهديده بالضربة النووية ، وقبول احتمال استخدام أسلحة كيميائية في حرب المدن التي اخلاها من السكن ، وانهيار بنيته التحتية ، وتدمير شبكات الخدمات الانسانية والصحية والغذائية ، قد جعل العراق يشعر بعدم وجود ما يخيفه ، وانه ليس هناك ما هو اكبر في إيقاع الأذى مما حصل ويحصل فعلاً ، خاصة ، وان اليأس من العالم الخارجي الذي طوق البلاد . واشترك في محاصرتها ، قد عمق شعوراً جماعياً بالغُبن ، لدى شعب يراقب مساعي الآخرين لابتلاع بلاده عن طريق التقسيم والاحتراب ، ولا شك ان الشعور الجماعي بالظلم . لا يعطي فرصة كبيرة للخوف والتراجع ، حتى تصبح المعركة ذات ممر واحد ، لا عودة فيه .

لذلك فان طريقة التعامل مع العراق ستتحدد في المدى المنظور ، اما في إدامة الاصطدام معه ، او في احتوائه .. وقد لا يكون استمرار الإصطدام به من مصلحة أعدائه ومنافسيه ، بعد ان تكونت لديه مناعة عالية على التعامل مع الاخطار والصعوبات والتهديدات ، بما فيها التهديد بالضربة النووية ، الذي لم يعد يحفر عميقاً في العقل العراقي ، كما كان من قبل .

وان لا سبيل للوصول الى نتائج كبيرة من إدامة الإصطدام بالعراق .. ولا حل غير التفاهم معه ، كقوة توازن اقليمية ، تتخذ شكل الصخرة التي تتوسط الاقليم ويتكىء عليها الآخرون ، فما ان تهتز ، او تُزاح ، حتى تتغير مواقع جميع الآخرين وحجومهم .. ودرجة ثبات استقرارهم على الارض .. ويكشف التتابع السريع في الأحداث الضاغطة على العراق ان جميع الأطراف العربية والاسلامية التي اشتركت في التحالف ضده ، كانت على قناعة واحدة هي ان العراق لن يبقى كما هو في الزمان والمكان وفي نظامه وهويته ، ولذلك وجدت ان هناك لحظة لإقتسام الغنائم لا ينبغي ان تفوتها فرصة الحصول على حصتها فيها ، بعد ان صُممت الحرب لان تكون سريعة في التدمير ، وسريعة في المكاسب ، وسريعة في إخفاء الأدوار ، لكن الذي حصل لم يكن متطابقاً مع ما خُطط له مسبقاً ، إنزُّ كلما ازداد الضغط على العراق وفُرضت اجراءات في الضد من مصالحه العليا مثل القسر في ترسيم الحدود مع الكويت ، تكثُف توك العراقيين – الذي أخذوا قسطاً كافياً من التأمل والمراجعة – لتصفية حساباتهم مع من يعتقدون انه اشترك في إيقاع الظلم عليهم ، ومن الخطأ أن يستمر إيقاع الظلم على العراق وبني هاشم والفلسطينيين الذين يمسكون بحبل الظهر المتين والقوي في المشرق العربي ، لان ذلك يعني زرع نواة الحروب بقية التسعينات التي يبدو انها لن تكون من حصة العرب وحدهم ، إنزُّ ان السنوات العشر المقبلة ستشهد حروب قرم جديدة ، وحروباً اقليمية لتصفية الحسابات والمظالم التي وقعت في مطلع التسعينات على هذا البلد او ذاك ، ناهيك عن ان امريكا لن تبقى في المنطقة قوة حامية الى الأبد ، لأن نفط الخليج لن يبقى على اهميته وقيمه ذاتها في مطلع القرن المقبل ، ولا يوجد ما يضمن تفرغ الولايات المتحدة في السنوات العشر المقبلة لمنطقة الخليج دون سواها من مناطق التفجر والإلتهاب في العالم .

\*\*\*

وبذلك انتهت حرب الخليج الى وضع غير قابل للإستمرار طويلاً ..

لذلك يمكن افتراض أكثر من احتمال لإتجاهات الصراع في الخليج والمشرق العربيين في ما تبقى من العقد الاخير في القرن العشرين ، يدخل بعدها العرب وجيرانهم عصراً آخر ، في قرن آخر ، يكون قد أفرز شراكات وتقسيمات سياسية وجغرافية جديدة ..

وما ان تتم تسوية النزاع العربي .. الاسرائيلي ، مرحلياً حتى تتفرغ المنطقة لنزاعات اقليمية جديدة ، في شكل حروب عربية – عربية ، عراقية هاشمية فلسطينية في جانب ، سعودية – كويتية في جانب آخر ، بحيث يخسر الخليج القوس الحالي الذي يمتد شماله بين حافتي المتوسط غرباً والخليج من نهايته العراقية شرقاً وجنوباً .. او ان تمتد النزاعات من البوسنة والهرسك الى منطقة التصادم التركي – الإيراني في الدول الاسلامية المستقلة من قبايا الاتحاد السوفيتي ، وتعود روسيا الى حروب قرم جديدة لاستعادة دورها القيادة مرة اخرى .

اما مسألة الكويت .. فلا يمكن ان تبقى معلقة الى القرن المقبل .. فعند عقد اول صفقة دولية خلال ما تبقى من القرن العشرين ستؤول الكويت الى العراق ، مرة اخرى ، كجزء من حصة في صفقة متقابلة للتنازل تترتب على المتغيرات التالية :

اولاً : اختفاء الاحتكاكات وتقاطع المصالح بين بغداد وواشنطن .

ثانياً : الشعور بخطر مآل نفط العراق المجدد في الارض لصالح قوة دولية منافسة للولايات المتحدة من خلال عقود استثمار طويلة ، او عملية بيع يقبل فيها المشتري الدفع عن طرفي حصار النفط واطلاقه في العراق ، بحيث تشعر واشنطن جيداً انها ستخسر نفط العراق في ربع القرن الاكثر خطورة بين نهايات القرن العشرين والعشرة الاوائل من القرن الحادي والعشرين ، حين تضعف احتياطات نفط الكويت والسعودية والامارات ، ويبقى نفط العراق وحده الاطول عمراً ، ويكون بمقدور من يصل اليه ان يسيطر على القرن الحادي والعشرين ، بعد نفاذ نفد الخليج في الهيمنة على اقتصاديات آخريات القرن العشرين .

ثالثاً: سيؤدي اقتراب احتياطي الكويت النفطي من النضوب مطلع القرن المقبل الى قلب المعادلة ، بحيث تلجأ امريكا لترضية العراق والنزوع الى التحالف معه ، والاستجابة لمطالبه حتى يصبح ممكناً التعاقد لإعادة الكويت الى العراق بصورة تدريجية ، بالتراضي ام بالتقسيم .

رابعاً: سيكون الشكل القانوني لعودة الكويت الى العراق أشبه بالعودة السلمية التدريجية لمقاطعة هونك كونغ الى جمهورية الصين الشعبية ، او بالعودة عن طريق التفاوض ، كما يمكن ان تحل مسألة جزر كوريل اليابانية الخاضعة حالياً لسيطرة روسيا ، وسيكون من العوامل المرجحة لتحقيق ذلك اضمحلال العنصر الكويتي من خلال مغادرة الكويت والرحيل عنها تحت وطأة الاحساس بالخطر والتهديد والقلق ، او من خلال الذوبان في العناصر الوطنية المجاورة ، وقبول الاحتواء فيها ، في توافق واحد مع تراجع المكانة الاقتصادية للكويت والتراجع التدريجي لمكانة احتياطها النفطي .

خامساً: إعادة رسم الخارطة السياسية لدول الخليج بحيث تندمج بعض الامارات في الكتل الكبيرة ، ويتلاشى مجلس التعاون الخليجي او يتوسع لاستيعاب العراق الجديد واليمن الموحد .

وما يبدو للوهلة الاولى فشلاً ، قد يكون نجاحاً مؤجلاً ونصراً غيرمكتمل ، نتيجته الكبيرة في إظهار قوة العراق امام نفسه .. وتفجير قدراته من خلال التعامل مع التحدي الكبير .

ولذلك فان قضية العراق لا يمكن ان تكون خاسرة ، أما قضية الكويت فمن الممكن ان تكون خاسرة ، حيث سيتفرغ العراق لمسألة الكويت في ربع القرن المقبل ليحسمها نهائياً .

وستظل الكويت ، حتى تحسم قضيتها ، دولة عائلة تسعى لتصبح دولة شعب ، وستظل بعض أنظمة الخليج أنظمة قبائل تتحول بطيئاً لعلها تصبح دولاً . وأما ما يحتاجه العراق فهو أحقية تاريخية إلى جانب قدرة على المطاولة مع التخلي عن فكرة الحرب كحل وحيد .. ليكسب قضية الكويت في وقت ما من القرن التالي.. بأسلوب آخر.

## الفهرس

5	مقدمة ببير سالنجر	1
7	مقدمة سعد البزاز	■
9	ظلم الجغرافيا ويقظة التاريخ	2
13	مقدمات الانفجار	3
29	بغداد - واشنطن : الممكن والمستحيل	7
57	الكويت : العسل المسموم	8
61	اليمن : البعيد والقريب	10
77	ليرة واحدة لاستعادة تركيا العظمى	11
84	كعك لبعض الناس أم خبز أسود لكل الناس ؟	12
88	ضيوف رغماً عنهم ام ضيوف غر مرغوب فيهم ؟	13
92	باريس : خطوة إلى الأمام اثنتان الى الخلف	14
103	حرب أم لا حرب ؟	15
106	لقاء في الوقت الضائع	16
114	قناة الاستخبار	17
	الأخوة الأعداء : صديق أنت أم عدو يا بريماكوف ؟	18
	مهمات في موسكو	19
	سباق مع الزمن	20
118	حرب تلد أخرى : الاستنتاجات	22

